



هيئة مكافحة الفساد
التقرير الإعلامي الشهري
أنشطة وفعاليات الهيئة
تموز 2021

إنجازات الهيئة
خلال شهر تموز
2021

شكوى وبلاغ
تسلمتها الهيئة
وأنجزت 77
شكوى وبلاغ
من الوارد والمدور

51

تدريب وتوعية

200
مشاركا ومشاركة
في مجال
تدابير النزاهة
والشفافية

2306

إنجاز

مأسسة

طالبا وطالبة سجلوا
في مساعي مكافحة الفساد
خلال الفصل الصيفي

المرحلة النهائية من
إعداد إستراتيجية الهيئة

مرصد الهيئة
لمؤشرات النزاهة والحوكمة

الدائرة الإعلامية - هيئة مكافحة الفساد - 2021/08/12

حققت هيئة مكافحة الفساد في إطار جهودها المهنية من اجل تعزيز قيم النزاهة وتدابير الوقاية ومكافحة الفساد، مجموعة من الإنجازات خلال شهر تموز الماضي على رأسها مواصلة تنفيذ برنامج التوعية والتدريب للموظفين في المؤسسات التي تدير شأننا عاما حول قيم النزاهة ومبادئ الشفافية والمساءلة والقوانين ذات العلاقة بمكافحة الفساد، حيث تم تدريب (134) موظفا وموظفة يمثلون مؤسسات رسمية وعسكرية.

وتولت الهيئة من خلال الإدارة العامة للنزاهة وتدابير الوقاية من الفساد تنظيم سلسلة دورات تدريبية في كل من سلطة الأراضي، ووزارة الثقافة، ووزارة الاقتصاد الوطني، بمشاركة (74) موظفاً، كما تابعت

العمل على المنهاج الفلسطيني لتدريب النزاهة والشفافية في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، حيث نفذت عدة لقاءات للتوعية بالمنهاج شارك بها (60) عسكريا وضباط صف من مختلف الأجهزة، في حين أنجزت الهيئة اتفاقا مع وزارة الحكم المحلي على تنفيذ برنامج تدريبي وتوعوي لـ(600) موظفا وموظفة في الهيئات المحلية.

وفي الاطار ذاته واصلت الهيئة جهودها من اجل تنفيذ الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية على رأسها تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول المرتبط بتعزيز التدابير الوقائية من الفساد في المؤسسات التي تدير شأننا عاما بالإضافة الى الهدف الاستراتيجي الثاني المرتبط بتنفيذ المشاركة المجتمعية والمساءلة في مكافحة الفساد، وعملت في هذا الاطار من اجل متابعة اصدار وتنفيذ أنظمة تلقي الهدايا و نظام الإفصاح عن تضارب المصالح، والعمل من اجل تطوير أداء وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات التي تدير شأننا عاما من خلال بلورة خطة عمل مشتركة حول قانون مكافحة الفساد .

وفي اطار توجهات الهيئة فقد جرى تفعيل أسلوب تحليل مخاطر الفساد لدى الجهات الخاضعة لا سيما الخدماتية منها، من خلال سلسلة من الأنشطة في هذا الاتجاه عبر اعداد التقارير والدراسات ومتابعة توصيات الدراسات المنجزة، والخروج بمجموعة من التوصيات مرتبطة بتعزيز الحوكمة في الكوتا والقوائم السعرية فيما يتعلق باستيراد الخراف الحية، وتعزيز الحوكمة في هيئة الامداد والتجهيز ومتابعة تقرير وزارة الزراعة 2019-2020 ، وتقرير المؤشرات العالمية للحوكمة/ البنك الدولي، ودراسة تدابير النزاهة والحوكمة في سلطة الأراضي ومتابعة العمل على تنفيذ دراسة مخاطر الفساد في القطاع الصحي.

الى ذلك أنجزت الهيئة خطة عمل تستهدف رفع قدرات العاملين الإداريين في النيابة العامة وتحديدًا حول مدونة السلوك والمباشرة بإعداد بتصميم المادة التدريبية والتنسيق مع النيابة العامة في المرحلة المقبلة لتنفيذ التدريبات ذات العلاقة، إضافة الى المباشرة بإعداد مدونة سلوك لأعضاء الهيئات المحلية والعاملين فيها عبر وضع خطة تنفيذية مترابطة وقابلة للتطبيق والالتزام بها.

مرصد هيئة مكافحة الفساد لمؤشرات النزاهة والحوكمة

وضمن توجهات الهيئة بتعليمات معالي رئيسها الأستاذ رائد رضوان، عملت على مؤسسة عمل مرصد هيئة مكافحة الفساد لمؤشرات النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد، وبناء الفريق الفني المتخصص للمرصد واعتبار هذا المرصد نواة أساسية لتأسيس المرصد الوطني لمؤشرات النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد، حيث يسعى المرصد لتوفير المعلومات حول مظاهر الفساد والوقاية منه من خلال اعداد مؤشرات وطنية وقطاعية ورصدها وتحليلها بما يخدم تطوير سياسات النزاهة والحوكمة وتدابير الوقاية من الفساد في الدولة.

وانجزت الهيئة في هذا الإطار الوثيقة المرجعية لإنشاء وتشغيل المرصد وتحديد الرؤية والرسالة المرتبطة بعمل المرصد وتحديد أهدافه، والمهام المناطة به وتشكيل فريق وطواقم المرصد والاتفاق على آليات عمله بما في ذلك بناء وتطوير قائمة مؤشرات النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد، ورصد وتتبع وجمع المعلومات ذات العلاقة بمنظومة النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد، ومعالجة وتحليل البيانات والتوثيق والنشر والتعميم.

منجزات على صعيد الجامعات الفلسطينية

نظمت هيئة مكافحة الفساد من خلال الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، ثلاثة لقاءات تدريبية تفاعلية بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة للطلبة المسجلين في مساق "مكافحة الفساد تحديات وحلول" ومشاركة الأساتذة المدرسين، حيث شارك في هذه اللقاءات الثلاثة (66) طالبا وطالبة ومدرسا ومدرسة، حيث اشتملت اللقاءات التدريبية على مجموعة من القضايا المتعلقة بالمساق بمشاركة الإدارة العامة للتحقيق والإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد، ووحدة الشؤون القانونية، ووحدة حماية الشهود والمبلغين والخبراء، والدائرة الإعلامية، والإدارة العامة للتخطيط والسياسات.

ويأتي ذلك في إطار تركيز الهيئة لجهودها في العمل الطلبة في الجامعات الفلسطينية حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين في مساق "مكافحة الفساد" للفصل الصيفي للعام الدراسي 2021-2022، (2306) طالبا وطالبة من جامعة القدس المفتوحة والكلية العصرية الجامعية، كما زودت الهيئة الكلية العصرية الجامعية بـ(60) نسخة ورقية من مؤلف مساق "مكافحة الفساد تحديات وحلول" للطلبة المسجلين في المساق.

كما عملت الهيئة بالتنسيق مع جامعة القدس المفتوحة من أجل اعتماد فحص الأمانة العلمية للدراسات والتقارير التي تقدم من قبل موظفي الهيئة أو بيت الخبرة، مما يعزز نزاهة ومصداقية الدراسات والتقارير الصادرة عن الهيئة.

استراتيجية الهيئة لتعزيز قيم النزاهة وتدابير الوقاية من الفساد

استكملت هيئة مكافحة الفساد كافة الترتيبات والتحضيرات النهائية بخصوص انجاز استراتيجيتها عن أعوام 2021 – 2023، حيث ارتأت قيادة الهيئة أهمية إنجاز الاستراتيجية الخاصة بالهيئة على أن تركز على بناء المؤسسة وحوكمتها وتطوير قدراتها لتصبح أكثر قدرة وملاءمة لقيادة الجهود الوطنية في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، وبحيث تحقق رؤيتها ورسالتها وتحظى بثقة واحترام المجتمع الفلسطيني وهو الجناح الأول للاستراتيجية، وضمان الإيفاء بالتزامات الهيئة ومسؤولياتها في الوقاية وتعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد سواء في ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من جهة أو ما يناط بالهيئة من مسؤوليات ووظائف يومية بحكم القانون كجناح ثانٍ لاستراتيجية الهيئة. وهو ما يفسر الشعار الذي تتبناه الاستراتيجية "نطور. نغرز".

استخلاص العبر

وقال معالي رئيس الهيئة الأستاذ رائد رضوان في إطار تقديمه لهذه الاستراتيجية: "ان التجربة والعبر والدروس المستفادة خلال العقد المنصرم من عمر الهيئة وخبراتها المتراكمة، أبرزت أهمية الفصل بين الاستراتيجية الوطنية بحكم أنها استراتيجية تشاركية تساهم الهيئة في تنفيذها مع باقي المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، بالإضافة الى قيامها بتنسيق وإدارة الجهود المشتركة، وبين استراتيجية الهيئة الخاصة، التي تستند الى استكمال ما تم من عمليات البناء والمأسسة والحوكمة الداخلية، وتدعم جهود إنجاح الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وتابع: "نستطيع الآن، وبكل الفخر، أن نعلن أن الاستراتيجية الخاصة بالهيئة، والتي تقرر لأول مرة منذ تأسيس الهيئة، هي نتاج لخبرات ومجهود داخلي بالهيئة، ولعمل تشاركي ساهمت به جميع إدارات ووحدات الهيئة، ما أسهم في اغناء الوثيقة بخلاصة العبر والدروس المستفادة من التجارب السابقة، وبأفضل التوصيات وفقاً للتجارب الدولية الناجحة وللمعايير والممارسات الفضلى.

وأضاف: "ان ومع ادراكنا للتحديات والصعوبات التي مازالت حاضرة، ومن الممكن ان تشكل عقبات في طريق تنفيذ هذه الاستراتيجية، الا اننا في هيئة مكافحة الفساد نُقدم على اعتماد هذه الوثيقة الهامة والمفصلية في مسيرة الهيئة، وكلنا إصرار على وضعها موضع التنفيذ والالتزام بما تضمنته من سياسات واهداف ومخرجات، لقناعتنا الراسخة بانها انما تُشكل لبنة رئيسة على مسار البناء والتقدم الذي اخترناه عنواناً واسماً لها.

وعكست الاستراتيجية حرص على الهيئة على أن تكون هذه الاستراتيجية أداة فعالة تخدم تحقيق الاهداف الاستراتيجية وصولاً لتحقيق النتائج المبتغاة حيث ركزت على، استكمال عملية مأسسة وحوكمة الهيئة، دعم وتمكين وتعزيز القدرات التشغيلية للهيئة، بناء قدرات ومهارات العاملين في الهيئة ورفع كفاءتهم وزيادة فعاليتهم وتعزيز انتماءهم، مأسسة وتعزيز الوضع التعاوني والتكاملي للهيئة مع الشركاء الآخرين.

وحددت رؤيتها في هذه الاستراتيجية بانها "هيئة مهنية مستقلة، فاعلة ومؤثرة، تحظى بثقة المجتمع". حيث اشتملت رسالتها على النص التالي "مؤسسة وطنية مستقلة، تقود الجهود الوطنية لمكافحة الفساد لحماية المجتمع والمال العام من مخاطر الفساد، لملاحقة مرتكبيه، تعزز مبادئ الشفافية وقيم النزاهة والحكم الرشيد وحضور فلسطين في المحافل الدولية.

موضع التنفيذ الفعلي

ولغايات وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ الفعلي، فانه ينبغي اتخاذ مجموعة من التدابير الرئيسية، التوجه نحو تشكيل ومأسسة فريق "القيادة العليا" للإشراف على التنفيذ والتأكد من تشغيل جميع المسارات كونها مترابطة وتعتبر جميعها مداخل أساسية لنجاح المسارات الأخرى، وإجراء مراجعة استراتيجية سنوية دورية -خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية- في الربع الأخير من العام يتم خلاله مراجعة بيئة العمل والإنجازات التي تحققت والمعوقات التي واجهت و مراجعة الخطة التنفيذية والخطط التشغيلية للعام المقبل وتعديلها حسب التقييم والمتابعة والدروس والعبر المستخلصة من تجربة التنفيذ في السنة المنصرمة.

كما اكدت على أهمية السعي مع جهات الاختصاص الرسمية لتوفير الموازنات والامكانيات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية؛ ومن المهم هنا أن تسعى الهيئة الى إقرار سياسة تمويل واضحة، تلبي الاحتياجات التمويلية والأولويات، من خلال تجند الأموال، وكتابة مشاريع التمويل والتقارير الخاصة بها، والمتابعة

مع الممولين، ومتابعة تنفيذ المشاريع بأقصى درجة من الاحترافية ومن التنسيق الداخلي مع الأطراف المعنية بالهيئة، وبناء شراكة استراتيجية وآليات فعّالة مؤطرة مع الأطراف الرسمية ذات العلاقة بتنفيذ قانون مكافحة الفساد، والعمل معاً على تطوير القدرات التكاملية المؤسسية والوطنية انطلاقاً من ان هذه المؤسسات داعمة ومكملة لجهود بعضها البعض، ولا يمكن ان تتجح عمليات انفاذ القانون الا بالعمل المشترك والتنسيق المُأسس وبوجود الخبرات والامكانيات الجماعية. وتطوير آليات فعّالة لتعزيز ومأسسة الشراكة والانفتاح على المجتمع المدني والاعلام بما يخدم تحقيق الخطة الاستراتيجية للهيئة، والخطة الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ووضع نظام وآليات مساءلة عن تنفيذ استراتيجية الهيئة، وتطوير آليات لربط نتائج تنفيذ الاستراتيجية بتقييم أداء الإدارات العامة وبالتالي موظفين الهيئة.

الشكاوى والبلاغات

استلمت هيئة مكافحة الفساد خلال شهر تموز المنصرم ما مجموعه (51) شكوى وبلاغ، وأنجزت ما مجموعه (77) شكوى وبلاغ من الوارد والمدور، ونالت جريمة إساءة استعمال السلطة النصيب الأوفر من مجمل الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال الشهر المنصرم، حيث توزعت الملفات بحسب الجرم المشتبه إلى ما يلي: (36) ضد إساءة استعمال السلطة بنسبة 71% من إجمالي الشكاوى والبلاغات المستلمة، (2) ضد التزوير، (6) ضد الوساطة والمحسوبية، (3) ضد الاختلاس، (1) ضد التهاون في أداء الواجبات الوظيفية، (1) ضد الرشوة، (2) ضد عدم الاختصاص.

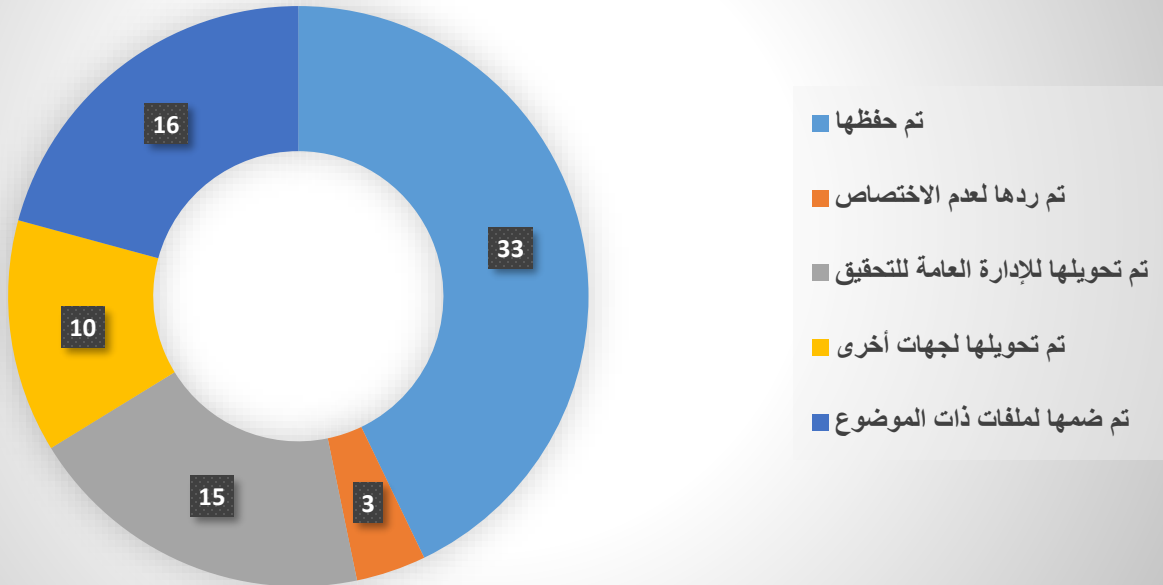
ونال القطاع العام النصيب الأوفر من مجموع الشكاوى والبلاغات بمجموع (27) شكوى وبلاغ، فيما توزعت باقي الشكاوى والبلاغات بحسب القطاعات كالتالي: (22) ضد الهيئات المحلية، (1) ضد الجمعيات، (1) ضد الأحزاب.

واستلمت الهيئة (23) شكوى وبلاغ من مجمل الشكاوى والبلاغات المُستلمة خلال الشهر المنصرم عن طريق الحضور الشخصي للهيئة وتسليم الشكوى باليد، فيما استلمت (21) شكوى وبلاغ من خلال تطبيقها على الهواتف الذكية، و(3) من خلال البريد الإلكتروني، (1) من خلال الرصد الإلكتروني، و(3) من خلال الفاكس.

كما جرى رفع السرية المصرفية عن (6) ملفات مرتبطة بـ (28) جهة سواء أشخاص أو جهات اعتبارية، ونفذت الهيئة (4) جولات تفتيش ميدانية، وإلى ذلك تسلمت (674) إقرار ذمة مالية، ووزعت (490) إقراراً.

خلال شهر تموز 2021

أنجزت الإدارة العامة للشكاوى والبلاغات والتحري
77 شكوى وبلاغ



22

ضد الهيئات
المحلية

1

ضد احزاب

27

شكوى وبلاغ
ضد القطاع العام

1

ضد جمعيات

51

شكوى وبلاغ تلقتها الإدارة

العامة للشكاوى والبلاغات

والتحري

48

من الشكاوى المنجزة كانت ضد
جرائم إساءة استعمال السلطة

5

ضد التزوير

6

ضد الواسطة
والمحسوبية

إنجاز

77

ملف

490

إقرار ذمة مالية
سلمته الهيئة

674

إقرار ذمة مالية
تسلمته الهيئة

الإدارة العامة للتحقيق:

بلغ عدد الملفات التحقيقية الواردة للإدارة العامة للتحقيق خلال شهر آذار المنصرم ما مجموعه (15) ملف تحقيق أولي، وتوزعت الملفات بحسب الجرم المشتبه به إلى ما يلي: (6) ضد إساءة استعمال السلطة، (1) ضد الوساطة والمحسوبية، (2) ضد التزوير، (1) ضد التهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية، (1) ضد عدم الإفصاح عن تضارب المصالح، (1) ضد إساءة الائتمان، (2) ضد الرشوة، (1) ضد الاستثمار الوظيفي، (1) ضد الكسب غير المشروع، علماً بأن بعض الملفات تحتوي على شبهات بأكثر من نوع من جرائم الفساد.

أما من ناحية القطاعات، فتوزعت الملفات كما يلي:

الجهة	عدد الملفات
قطاع عام	5
هيئات محلية	8
خبراء (مخمن/ عقاري)	1
اتحادات ونقابات	1
المجموع	15

وأنجزت الإدارة ما مجموعه (16) ملفات تحقيق أولي، حيث تم إحالة (3) ملفات إلى النائب العام لوجود شبهات قوية بارتكاب المبلغ ضدهم لجرائم فساد، فيما حفظت الإدارة (12) ملف تحقيق أولي لعدم ثبوت أو توافر أركان لجرائم الفساد، وردّت ملفاً واحداً لعد الاختصاص.

وحدة الشؤون القانونية:

أبدت الوحدة الرأي القانوني بعدد من القضايا المحالة إليها، وقدمت رأيها القانوني حول عدد من الاستشارات، وقدمت ملاحظاتها القانونية حول عدد من مذكرات التفاهم التي تنوي الهيئة توقيعها مستقبلاً، وشاركت بتقديم عدد من ورش العمل التدريبية.

وحدة حماية الشهود والمبلغين:

تلقت الوحدة خلال شهر تموز ثلاثة طلبات حماية، واحدة قانونية واثنين وظيفية، وتم قبول طلب حماية واحد ورفض اثنين بسبب عدم وجود أي خطر حقيقي ومباشر على طالب الحماية، كما استقبلت الوحدة طلب تظلم واحد. واستمعت الوحدة لأربع إفادات أثناء دراسة طلبات الحماية والمتابعة عليها.

الإدارة العامة للتخطيط والسياسات:

تابعت الإدارة العمل على إعداد التقرير الربعي الثاني للهيئة، واستكملت العمل على تدقيق مسودة دراسة تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة العدل (الإدارة العامة للسجل العدلي، الإدارة العامة للطب الشرعي، الإدارة العامة للشؤون المهنية والوسائل البديلة لحل المنازعات) تمهيدا لطباعتها.

الدائرة الإعلامية:

نشرت الدائرة الإعلامية خلال شهر تموز (6) أخبار وتقارير صحافية، وقامت بتصوير (5) أنشطة للهيئة، وصممت (12) بوستر منها (8) باللغة العربية و(4) بالإنجليزية، وعقدت ورشة عمل لمناقشة الاستراتيجية الإعلامية مع عمداء ورؤساء دوائر الإعلام في الجامعات الفلسطينية، وقامت بترجمة تقارير وأخبار الهيئة والأوراق الرسمية المطلوبة منها.

وحدة التعاون المحلي والدولي:

شاركت الوحدة في الجلسة الثالثة من جلسات التبادل الخاصة بمبادرة الاكوادور بعنوان "التدقيق العام"، وذلك على صعيد شبكة سلطات الوقاية من الفساد، وعقدت اجتماع ثلاثي مع وزارة الحكم المحلي والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي وذلك بهدف مناقشة المرحلة الأولى لتنفيذ عدد من الأنشطة المشتركة.

وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان:

واصلت هيئة مكافحة الفساد عبر وحدة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في الهيئة عملها خلال الشهر الماضي على عدة مستويات ابرزها المستوى التأسيسي من خلل المشاركة في مؤسسة مرصد الهيئة لتعزيز النزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد والانضمام كعضو في الفريق الفني للمرصد، كما عملت على تطوير ورفع قدرات كادر الوحدة من خلال المشاركة في برنامج التدريب على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم العملية التشريعية وسيادة القانون وتعزيز التشاور بدعوة من OECD، وكذلك شاركت الوحدة في عضوية فريق إعداد البرنامج الاستراتيجي الشامل، كما تواصل مراجعة مدونة السلوك المعدة من منظور النوع الاجتماعي وحقوق الانسان .

اما على مستوى التنسيق مع الشركاء والمتابعة مع الجهات الخارجية فقد عملت الهيئة سلسلة أنشطة مرتبطة بالنوع الاجتماعي، حيث اجتمعت وحدة النوع الاجتماعي بالتعاون مع الدائرة الاعلامية مع منسقة النوع الاجتماعي في مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت بهدف تدعيم العمل المشترك، وتطوير أفكار وبرامج ومشاريع في إطار الإعلام والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وإمكانية تنفيذ برامج إعلامية مشتركة ، إضافة الى بلورة خطة لأنشطة مقترحة تحتوي على 18 نشاطا تم تضمين معظمها لمفاهيم النوع الاجتماعي وحقوق الانسان وذلك من خلال المشاركة في وضع الخطة التنفيذية المقترحة لقطاع الحكم المحلي في اطار المشروع الممول مع (GIZ).

الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات:

تأبعت الإدارة عملها على صعيد الصيانة والدعم الفني، والشبكات والبنية التحتية، والربط البيني، والأنظمة المحوسبة، والأنظمة المطورة داخلياً بالإضافة لحوسبة أدلة الإجراءات، كما عملت على تجهيز وإدارة عدة لقاءات ودورات عبر تطبيق زوم لإدارة الهيئة وموظفيها.